

### \* من أحق الناس بالإمامة ؟

الفقهاء - رحمهم الله - ذكروا بعض الشروط لمن هو أحق بالإمامة ، لكن أكثر هذه الشروط إنها جيء بها بالقياس .

**مثل قولهم:** أن يصلي المتوضىء أولى من المقيم ، وأن يصلي حاضر أولى من بادي ، وأن يصلي مقيم أولى من مسافر . كل هذه الأقسام يجب أن نعلم أن العبرة بالدليل .

فإذا لم يوجد دليل فإن الأصل أن القاعدة في هذا يقول الرسول ﷺ في مسألة الإمامة كما ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث أبي مسعود البصري **﴿يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا بالسنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًا﴾** والحديث رواه مسلم، وفيه **﴿ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد على تكريمه إلا بإذنه﴾** وهذا يدل على أن أولى الناس بالقراءة هو الأقرأ .

### \* ما معنى الأقرأ؟

1. **ذهب المالكية والشافعية وبعض الحنيفية:** إلى أن الأقرأ هو العالم الفقيه، أن العالم الفقيه أولى بالصلاة من غيره .

2. **ذهب الحنابلة وبعض الحنيفية أيضًا:** إلى أن الأقرأ هو الأجود قراءة بالقرآن، وأكثر قراءة، يعني أكثر حفظًا .

**الأقرب - والله أعلم -** أن معنى **﴿أقرأهم لكتاب الله﴾**، يعني أكثرهم وأجودهم قرآنًا

خلافاً للقائلين بأن المعنى: العالم وإنها قالوا: الأقرأ العالم قالوا: لأن القراءة في عهد الرسول ﷺ هم الفقهاء، وقالوا: إن القارئ في عهد الرسول هو العالم

**الجواب على هذا، نقول:** إن هذا المصطلح لا يغير من المعنى الشرعي من **﴿أقرأهم﴾**

**ما يدل على ذلك، أن المقصود بالأقرأ: الأكثر والأجود قرآنًا:**

**الدليل 1:** أنه ثبت في صحيح البخاري، أنه لما قدم المهاجرون قبل مقدم رسول الله ﷺ إلى المدينة، فكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وكان أكثرهم قرآنًا، وفيهم عمر بن الخطاب وأبو سلمة، وهذا دليل على أن الأقرأ معناه: الأكثر قرآنًا، لأن سالم مولى أبي حذيفة ليس بأفضل من عمر، ولكنه لما كان أكثر حفظًا من عمر، قُدم .

**الدليل 2:** قوله ﷺ **﴿وليؤذن لكم أحداكم، وليؤمكم أكثركم قرآنًا﴾** كما ثبت ذلك في البخاري من حديث عمرو بن سلمة .

### إشكال:

إن قال قائل: يقول الرسول ﷺ كما عند الإمام أحمد والترمذي بسند صحيح: **﴿أقرأكم أبي﴾** ومع ذلك قدم ﷺ أبا بكر، فهذا دليل على أن العالم أولى من القارئ .

### الجواب

إنكم أقرتم على أن القارئ معناه هو: أحسن قرآنًا، بدليل أنكم استشهدتم بحديث أبي بن كعب فجعلتم معنى **﴿الأقرأ﴾**: أنه الأكثر قرآنًا، فدل ذلك على أن الأصل هو سنة النبي ﷺ **﴿أقرأكم أبي﴾** و **﴿يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله﴾** لكن ليس معنى ذلك أن هذا الحديث على عموميه، فإنه إذا كان هناك إمام راتب، وكانت قراءته أقل حفظًا من شخص جاء إلى هذا الإمام الراتب، فالأولى الإمام الراتب، فكذاك تقديم أبي بكر ليس لأجل أنه أقرأ من أبي، ولكن لأجل معنى آخر، أن النبي ﷺ قدمه وهو معناه أنه أولى الناس بالخلافة، ومن المعلوم أن الشخص لو جاء إلى بيت شخص، وكان هذا الضيف أكثر قرآنًا، فلا ينبغي له أن يؤم صاحب البيت إلا بإذنه **﴿ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد على تكريمه إلا بإذنه﴾** فدل ذلك على أن حديث أبي مسعود إنما هو في الأصل، إلا إذا جاء ما يستثنى .

ولهذا قال ﷺ **﴿إذا حضرت الصلاة: فليؤذن لكم أحداكم، وليؤمكم أكثركم قرآنًا﴾**

\* **من هو الأقرأ هل هو الأكثر قرآنًا أم حسن الصوت؟**

1. الحنابلة: إن معنى ﴿الأقرأ﴾ هل هو الأكثر قرآنًا، أم هو الأجود من حيث التجويد والأحسن صوت؟

2. ذهب بعضهم: إلى أن الأصل هو الأكثر قرآنًا، لحديث ﴿أكثركم قرآنًا﴾

3. ذهب بعضهم: إلى أن الأكثر قرآنًا والأجود جميعًا لأنها كلها داخلة في المعنى ﴿الأقرأ﴾

القراءة المطلقة: جمعت ثلاثة أشياء: جودة في مخارج الحروف والتجويد، حسن صوت، وكثرة حفظ.

★ هل يُقدّم الشخص إذا كان حسن قراءة ومخارج وصوت، ولو كان أقل حفظ أم لا؟

1. بعض أهل العلم: يُقدّم لأنه الأكثر، الأقرأ.

2. بعضهم يقول: لا

الأقرب - والله أعلم - أنه يُقدّم حسن الصوت، لأنه هو داخل في ﴿الأقرأ﴾ من باب دخول بدلالة المطابقة

وأما قوله ﷺ ﴿أكثركم قرآنًا﴾ لأن لغة قريش كانت مخارج حروفها على ما كان عليه ﷺ فخاطبهم ﷺ بما هم يقدرّون عليه، وإلا فإن الأقرأ هو الذي يؤثر بالمصلين أولى.

رأي عبد العزيز بن باز: إذا كان إمام حسن الصوت، وإمام أكثر قرآنًا لكن ليس حسن الصوت، فيُقدّم حسن الصوت، لأن قراءته أكثر تأثيرًا للمؤمنين، وما رُفِع الصوت وجُهر بالقراءة إلا لأجل أن يستمع المأموم قراءة إمامه .

❏ لكن مع ذلك، ليس معناه أن يكون الأقرأ إذا كان لا يحسن الصلاة، مثل أن يكون شخص أحسن قراءة، وهو لا يحسن الصلاة، مثل أن يكون حديث عهد بإسلام، أو حفظه والداه القرآن، أو دخل في الكتاتيب لكنه لا يحسن الصلاة، وأحكام الصلاة، فإن الأصل أنه يدرك أحكام الصلاة بحيث يعرف فيما لو ترك واجبًا أو ترك ركنًا أو غير ذلك، فهذا هو الأولى بالإمامة ممن كان يقرأ وليس عنده من فقه الصلاة شيء .

❏ لأن الاهتمام بأركان الصلاة وأحكامها أولى من الاهتمام بالقراءة مع إخلال بالأركان، لأن القراءة غايتها أنها مشروعة أو ركن في الفاتحة. ولا يقدم هذا على من كان يخل بأركان الصلاة مثل لو تقدم أو أخطأ، فإنه ربما لا يكون قد أصاب في هذا.

خلاصة:

الأول: ﴿يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله﴾

الثاني: ﴿فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة﴾.

أعلمهم بالسنة وهو الفقيه، فإن الفقيه أولى بذلك. "وهذا يدل على أن الفقيه الذي يحفظ سنة النبي ﷺ وآثار السلف هو أولى من الذي يحفظ المتون ولا يفقه الأدلة. ولا يحفظ شيئًا من أحاديث النبي ﷺ التي تدل على الصلاة، فهذا لم يكن فعل الأفقه، إلا إذا كان يحفظ المسائل المبنية على الدليل ولو كان لم يحفظ الدليل فهذا عمل بالسنة وإن لم يحفظ السنة"

الثالث: ﴿فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة﴾: لكن الهجرة انقطعت

قال بعض أهل العلم: الأولى بهم أقربهم هداية يعني مثل شخص اهتدى منذ عشر سنوات، وشخص اهتدى قبل ثلاث سنوات، فيقدم من اهتدى قبل عشر سنوات

الرابع: ﴿فإن كانوا في الهداية سواء أو الغالب﴾ فأكبرهم سنًا

وهذا يدل على أن الكبير لا يقدم مطلقًا، خلاف ما هو السائد عندنا، الكبير يُقدّم في كل شيء، يُقدّم في الحديث في العلم، وهذا خطأ، بل يُقدم الأعلم ولو كان هناك كبير.

مما يدل على أنه لا يقدم دائما الأكبر سنًا إلا إذا كان ذلك في أمور الدنيا:

كان عمر رضي الله عنه يقدم ابن عباس بين شيوخ بدر وكبرائهم حتى ضاق ذلك على بعض الناس، فقال: عمر: إني أعلم ما لا تعلمون، ثم عمر أدركهم وهم مجتمعون فسأهم عن مسألة، فلم يجيبوا، قالوا: الله أعلم، قال: ومن يعلم إذا لم يعلم ري؟! .

ما تقول فيها يا ابن عباس -كان فتى-، قال: لا أتقدم بين يدي أمير المؤمنين، قال: قل. قال: يا أمير المؤمنين، ثم ذكر مسألة ليلة القدر، فضحك عمر وقال: والله ما أعلم إلا كما قلت، ثم ألتفت إليهم وقال: أتلّمونني!، أو كما قال -رضي الله عنه.

ولهذا حينما جاء وفد إلى عمر بن عبد العزيز، وكان فتى منهم، فلما أراد أن يتحدث، فكأن عمر بن عبد العزيز استكثر ذلك منه، فقال: ليتقدم من هو أكبر منك سنًا يا فتى، فقال: يا أمير المؤمنين: لو كان الشأن بالسن، لكان أولى بالخلافة من هو أكبر منك سنًا يا أمير المؤمنين، فضحك عمر، وقال: تكلم. قال: فتكلم فأعجب عمر بمنطقه.

وهذا يدل على أنه ليس على إطلاقه، وإلا فإن الرسول ﷺ قال كما في حديث ابن عمر، قال: ﴿فناولت السواك الأصغر منها، فقبل لي: كبر كبر﴾ فإذا كان ذلك ليس من باب العبادة والتعبد لله، ولكن من باب أمور الناس في الدنيا فيُقدم الكبير. وأما إذا كان ذلك للعلم والدين، فإنما يقدم على حسب علمه ودينه وفقهه .

ولهذا لما أراد حويص أن يتكلم فقال له النبي ﷺ ﴿كبر كبر﴾ فتكلم أخوه محيصة، كما ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث سهل بن سعد الساعدي، في قصة القسامة .

الخامس: يُقدم ساكن البيت على من جاء زائرًا، إلا أن يستأذنه

الدليل: قال النبي ﷺ ﴿ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد على تكرمته إلا بإذنه﴾

السادس: يقدم الإمام الراتب على من ليس براتب

الدليل: روى عبد الرزاق، وقد روى ابن أبي شيبة أن ابن عمر أتى أرضًا له وفيها مسجد يصلي فيه مولى، فلما حضرت الصلاة قالوا لابن عمر:

تقدم، قال: ﴿بل يصلي فيه إمامكم، إمام مسجدكم﴾ فتقدم المولى فصلّى بآبَن عمر. وهذا دليل على أن إمام المسجد أولى من غيره

وأما ما يذكره الفقهاء -رحمهم الله- بأن الأشرف وصاحب الثياب، ومن به سلس بول، أو المتوضئ على المتيمم

الراجح أنه يؤم القوم هو على حسب ما جاء في حديث أبي مسعود البدي وأما ما يذكره بعض الفقهاء فإن هذه أقيسة وطبقية ليست عليها دليل.

قالوا: يؤم المتوضئ المتيمم، قالوا: لأن المتيمم صلاته عن طهارة إباحة، وأما المتوضئ فإنه رافع للحدث

قلنا: ما الدليل على هذا الرسول ﷺ عمّ وقال: ﴿يؤم القوم﴾ ومن المعلوم أن صلاة المتيمم صحيحة

القاعدة: "أن كل من صحت صلاته صحت إمامته"

حتى من به سلس بول، إذا صحت صلاته فالراجح أن له أن يصلي ولو كان يخرج منه شيء، إذا كان لا يؤثر ذلك على ثيابه بحيث لا يتقزز المأموم من حالته، فالأصل أنه تصح صلاته، وتصح إمامته إذا كان هو أقرأ لكتاب الله.

ما يدل على ذلك: ﴿أن النبي ﷺ سقط عن فرس فجحش شقه الأيمن، قال أنس: فذهبنا نعوذه، فحضرت الصلاة، فأما وهو جالس﴾ ومن المعلوم أن

الصلاة من أن يؤدي الأركان أولى لو نظرنا إلى هذا، ولكنهم قالوا: لأن الرسول ﷺ نقول: نعم، لأن الرسول وهو مُشَرَّع، ولو كان ثمة فرق بين

الرسول وبين غيره لبيّته للصحابة -رضي الله عنهم.

الصحيح أنه لو حضر مقيم ومسافر فإنه يتقدم أقرأهم سواء كان المسافر أو المقيم. أو حاضر وباء، فيُقدم أقرأهم ولو كان الحاضر أقرأ. وإذا كان

متوضئ ومتيمم، فيقدم الأقرأ. حسب ترتيب أبي مسعود البدي .

مسألة:

**بعض أهل العلم قال:** أن ﴿من أمّ قومًا وفيهم من هو أقرأ منه لم يزالوا في سفال﴾. هذا الحديث ضعيف، فإن في سنده ضعف ولا يصح. فإن من قال بأن المهاجري يؤم غير المهاجري، وغيره، والأعرابي يؤمه غير الأعرابي؛ فهذا الحديث جاء من حديث جابر بن عبد الله أن الرسول ﷺ قال: ﴿لا يؤمن أعرابي مهاجرا، ولا يؤمن امرأة رجلاً، ولا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسلطان يخاف سوطه وسيفه﴾ فهذا الحديث حديث ضعيف لا يُحتج به فهو حديث منكر، يرويه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان، وعبد الله بن محمد العدوي اتهم بالوضع، وعلي بن زيد بن جدعان وكاد الفقهاء يتفقوا على ضعفه، فالحديث لا يصح

### ✱ حكم إمامة المرأة للرجل

إمام المرأة للرجل تنقسم إلى أقسام:

#### ❖ القسم الأول: إمامة المرأة للرجل لصلاة الجمعة.

لا يُعلم عن أحد من سلف هذه الأمة من قال بجوازها، فإن صلاة الجمعة لا تصح للمرأة، لأنها تحتاج إلى خطبة، والصحيح أن المرأة لا تصلي الجمعة، وقد وُجد في بعض بلاد الغرب من بعض الأقليات المسلمة أن امرأة مسلمة خطبت بالمسلمين من باب دعوى المساواة، الذين ذبحونا وقتلونا وأتعبونا بها والفرق بين المساواة والعدل.

فمساواة المرأة بالرجل في كل شيء ظلم لها، كما أنه ظلم للرجل، لأن المرأة لها خصوصيتها، والرجل له خصوصيته،

أما العدل نعم فالعدل هو: وضع الأمر في كل موضع بحسبه.

❖ لم يعرف عن أحد من أهل العلم من قال بجواز أن تصلي المرأة بالرجال الجمعة.

#### ❖ القسم الثاني: صلاة المرأة بالنساء:

يعني المرأة تصلي بالمرأة فهذا جائز.

#### ذهب الحنابلة والشافعية: إلى أنه مستحب

**الذي يظهر - والله أعلم -** أن الأصل في زوجات النبي ﷺ أنهن كن يصلين وحدهن، ولكن يجوز للمرأة أن تصلي مع جماعة

**الدليل 1:** صح عن عائشة - رضي الله عنها - فقد جاء من حديث ربيعة الحنيفة عن عائشة، وعطاء عن عائشة، ﴿أنها كانت تؤم النساء، وتقوم بينهن﴾ وهذا إسناده صحيح، وإن كان ربيعة مجهولة، لكن تابعها عطاء على ذلك.

**الدليل 2:** ما ثبت في حديث أم سلمة - رضي الله عنها - فإنه قد صح عنها ﴿أنها كانت تؤم أهل دارها وتصف وسطهن﴾ وهذا يدل أيضاً جواز ذلك وقد أمت أم سلمة وعائشة النساء، فدل ذلك على مشروعيته في الجملة.

**قولنا:** المشروعية لا يلزم أن يكون واجباً ولا مستحباً، ولربما يكون جائزاً، فإذا فعل أحياناً، فإن هذا قد يُقال بمشروعيته واستجابته، أما أن يكون ذلك هو الغالب، فلا. لأن الغالب في صلاة المرأة هي الانفراد.

أما ما جاء في حديث أبي داود أن أم ورقة ﴿أمرها النبي ﷺ أن تؤم أهل دارها﴾ فهذا إن صح فيحمل على أنها أمت نسائها، يعني بناتها وعماتها وخالتها وأهل دارها.

#### ❖ القسم الثالث: إمامة المرأة للرجل في الفريضة.

#### القول الأول:

ذهب الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد: إلى أنه لا يصح أن تؤم المرأة الرجال، سواء كانوا رجالاً أجنباً أم محارماً لها

**قالوا:** لقوله ﷺ ﴿لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة﴾ ومن المعلوم أن الإمامة نوع ولاية فيدخل في ذلك

ولا شك أن هذا الحديث المقصود به الولاية التي فيها نوع من سياسة الأمور، وليس المقصود به أي ولاية كما لا يخفى فإن المرأة لها ولاية على بيتها،  
﴿والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها﴾.

ولكن الحديث ليس خاصاً، ولكن ذلك هو الأصل، فلم يُعهد عن النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشدين، ولا من جاء بعدهم أن المرأة كانت تؤم الرجال.

#### دراسة حديث أم ورقة:

أما ما جاء في حديث أبي داود وابن خزيمة من طريق الوليد بن عبد الله بن جميع، قال حدثني جدتي ليلي بنت مالك، وعبد الرحمن بن خلاد، كلاهما عن أم ورقة أن النبي ﷺ ﴿أمرها أن تؤم أهل دارها، فكان خادمه يؤذن لها فتصلي﴾ فهذا الحديث ضعيف

#### سبب ضعف هذا الحديث أربع علل:

العلة الأولى: قالوا: إن الوليد بن عبد الله بن جميع مختلف فيه، فقد ضعفه بعضهم وحسنه بعضهم.

الراجح - والله أعلم - أنه حسن الحديث، إلا أنه يهيم في بعض أحاديثه، ولا يُقبل حديثه فيما إذا تفرد بأصل لم يروه الأئمة الحفاظ الثقات الجهابذة، وهذا منها، فإنه تفرد بذلك، ولهذا لما روى الحاكم هذا الحديث، قال: وهذه سنة ليس لها أصل.

وهذا يدل على أن الحديث منكر. والوليد بن عبد الله بن جميع مع وهمه فإنه اضطرب في حديثه، فمرة يرويه عن ليلي بنت مالك عن أبيها عن أم ورقة، ومرة يرويها عن عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة، مرة يرويه عن ليلي بنت مالك عن أم ورقة، فهذا اضطراب في الإسناد، ناهيك أن الوليد بن عبد الله بن جميع وإن كان هو من رجال مسلم، لكن مسلم ينتقي من أحاديثه ما يُعلم أنه أصاب فيه.

العلة الثانية: أن ليلي بنت مالك مجهولة لا تعرف، ولم يذكرها إلا ابن حبان في الثقات، ومن المعلوم أن ابن حبان إذا لم يسمع ولم يرى امرأة فيها جرح ولا تعديل فإنه يذكرها في الثقات كعادته.

العلة الثالثة: عبد الرحمن بن خلاد، فقد أشار ابن القطان الفاسي أن عبد الرحمن بن خلاد مجهول الحديث ولا يعلم.

العلة الرابعة: الاضطراب في الإسناد

فهذه أربع علل: الوليد بن جميع، ليلي بنت مالك، عبد الرحمن بن خلاد، الاضطراب في الإسناد

قالوا: ولو صح الحديث، فليس فيه ما يفيد ولا يدل على أنها كانت تؤم الرجال، إنما كانت تؤم أهل دارها، وأهل دارها هم الذين من النساء، لأن الرجال يجب عليهم أن يصلوا في المساجد.

هذا دليل على أن القاعدة في هذا: أننا لا نتبع المتشابه، بل نرجع الأمور دائماً إلى المحكم، فإذا جاءنا حديث مشكل أرجعناه إلى المحكم.

#### القول الثاني:

ذهب المزني وأبو ثور وابن جرير الطبري: إلى جواز أن تؤم المرأة الرجال المحارم. و الصحيح خلاف ذلك، لأنهم اعتمدوا على حديث أم ورقة، وهو حديث لا يصح، ولو صح فلا يقال أنه صلت بالرجال.

#### \* حكم إمامة الصبي

الصبي ينقسم إلى قسمين:

❖ القسم الأول: الصبي غير المميز.

إجماع الفقهاء: لا تصح إمامته لأن صلاته لا تصح، لأنه ليس له نية، ولا يعقل، ولا يفهم الخطاب، ولا يرد الجواب.

الدليل: قوله ﷺ ﴿رفع القلم عن ثلاثة: والمجنون حتى يفيق﴾ ومن المعلوم أن الصبي غير المميز في حكم المجنون.

❖ القسم الثاني: الصبي المميز

الصبي المميز هو الذي يفهم الجواب ويرد الخطاب، وهو يدرك معنى النية، ويدرك معنى الصلاة

✍️ اختلف العلماء في حكم إمامته

1. ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى أنها لا تصح إمامة الصبي في النافلة ولا في الفريضة.

2. رواية عند الإمام أحمد: صحة إمامة الصبي المميز في النفل دون الفرض.

3. مذهب الشافعي ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية: إلى صحة إمامة الصبي المميز، سواء كان ذلك في الفرض أو النفل، وهذا هو الراجح.

الدليل: ما رواه البخاري من حديث عمرو بن سلمة أن النبي ﷺ قال: ﴿وَلْيُؤْمَرُوا بِأَكْثَرِكُمْ قِرَاءًا﴾ قال عمرو: ﴿فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا أَكْثَرَ قِرَاءًا مِنِّي، فَأَتَمَّتْهُمْ وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ ابْنُ سَبْعِ سَنِينَ، فَكَنتُ أَصْلِي بِهِمْ، فَكَنتُ إِذَا سَجَدْتُ خَرَجْتُ اسْتَيْ قَالَ فَاشْتَرَوْا لِي بَرْدَةً، فَمَا فَرَحْتُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَحِي بِمِثْلِ هَذِهِ الْبَرْدَةِ﴾

وجه الدلالة: أن عمرو بن سلمة أمّهم وكان صغيراً، وقد قال ﷺ ﴿وَلْيُؤْمَرُوا بِأَكْثَرِكُمْ قِرَاءًا﴾ وهذا نص في المسألة.

إلا أن الإمام أحمد تكلم في هذا الحديث، وقال: "إش هذا!" ولكن أكثر أهل العلم صحح الحديث، ومنهم البخاري وهذا يدل على أنه لا بأس بصلاة الصبي المميز الكبير.

القاعدة في هذا: "أن كل من صحت صلاته صحت إمامته"

نقول: إن الصبي صلاته نفل في حقه

القاعدة في هذا: "أن الراجح صحة صلاة المفترض بالمتنفل"

✳️ حكم صلاة المفترض بالمتنفل

يعني مأموم يصلي الفرض وإمام يصلي تطوع

1. مذهب الشافعي ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية: أن الصلاة صحيحة وهذا هو الصواب

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث جابر ﴿أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يَصِلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيَأْمُرُهُمْ فَيَسْتَفْتِحُ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ﴾ ومعاذ صلى مع النبي ﷺ الفرض، وصلى مع أصحابه نفل، فكانت الصلاة في حق معاذ نفلاً، وكانت في حق من يصلي خلفه فرضاً

2. جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة: قالوا لا تصح

الدليل: استدلل الجمهور بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ﴿إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ﴾

قالوا: ومن المعلوم أن المأموم إذا كان نيته فرضاً، والإمام نيته نفلاً، فقد اختلف المأموم عن إمامه.

الجواب على ذلك: أنه يجب أن نجمع الأحاديث ولا نرد بعضها على بعض، ونقول: إن المقصود بالاختلاف هو الاختلاف في الأفعال، وليس الاختلاف في الأقوال، وهذا هو الراجح والله أعلم.

✳️ حكم إمامة العاجز عن بعض الأركان

يعني مثل أن تكون رجله مكسورة أو يصلي على كرسي.

1. الحنابلة ووافقهم بعض المالكية والحنفية في بعض الصور: لا تصح إمامة العاجز عن الركوع أو السجود خلف من كان قادراً على الركوع

والسجود، إلا إمام الحي أو من يُرجى زوال علته.

الحنابلة قالوا: أن غير إمام الحي لا يصح أن يؤم الناس

الدليل: استدللوا بأن النبي ﷺ أمّ أصحابه لأنه إمام الحي



◀ إذا كان إمام الحي مما يرجى زوال علته

**قالوا:** يصح أن يكون إمامًا

◀ إذا كان إمام الحي وفيه علة، وهي لا يمكن زوالها مثل مقطوعة اليد، أو كبير سن هرم.

**قالوا:** حتى ولو كان إمام حي فإنه لا تصح إمامته

2. **مذهب الشافعي ورواية عند الإمام أحمد اختارها كثير من المحققين كالشيخ عبد الرحمن بن السعدي وغيره:** صحة إمامة كل من صحت صلاته

**لعل هذا القول أظهر.** فإن النبي ﷺ ﴿حينما سقط عن فرس فجَحِشَ شقه الأيمن، قال أنس: فذهبنا نعوذه فأَمْنَا ونحن جلوس، فذهبنا لنقوم فأشار بيده إلينا أن اجلسوا﴾

**نقول:** ومع أننا نقول أن هذا جائز، ولكن الأفضل ألا يؤم الناس شخص عاجز عن الركوع والسجود، مثل أن يصلي فإذا جاء وقت الركوع جلس على كرسي، أو سجود جلس على كرسي، فنقول الأفضل: ألا يؤم، وإن كانت صلاته صحيحة، **هذا هو الراجح - والله أعلم.**

**لأن القاعدة:** "كل من صحت صلاته صحت إمامته"، والصحابة صلوا خلف النبي ﷺ مع أنه ﷺ كان جالسًا.

وقال ﷺ كما في الصحيح: ﴿وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين﴾

**وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ لم يقل: لا تصلوا خلفه، بل قال: ﴿وإذا صلى جالسًا﴾ دليل على أن الإمام إذا صلى جالسًا صحيح

ولم يقل ﷺ سواء كان إمام حي مما يرجى زوال علته أولاً، لم يقل ذلك، فدل ذلك على أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال

★ **حكم من صلى خلف إمام جالس هل يجلس متابعة لإمامه أم يقوم؟**

من المعلوم أن الأحاديث في هذا اختلفت، فجاءت أحاديث تبين أن المأموم يجب عليه أن يجلس إذا جلس إمامه.

**الدليل 1:** قال ﷺ ﴿فإذا جلس فاجلسوا﴾ ولما صلى جالسًا وأراد أصحابه أن يقوموا، قال: ﴿إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم﴾ فأمرهم أن يجلسوا، فهذا وجوب.

**الدليل 2:** ﴿لما كان ﷺ في آخر حياته وكان أبو بكر يصلي بالناس، فخرج رسول الله ﷺ فصلي بالناس، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر، فصلي ﷺ جالسًا، وصلى أبو بكر والناس قيامًا﴾  
فهذه الأحاديث اختلف العلماء فيها، وفيها نوع من الإشكال.

1. **المالكية والشافعية وبعض الحنفية:** إن الواجب أن يصلي المأموم قائمًا، سواء صلى الإمام قائمًا أو جالسًا

**قالوا:** لأن الأصل أن المأموم يجب عليه أن يؤدي الأركان بما يستطيع.

**قالوا:** لأن النبي ﷺ قال: ﴿صل قائمًا، فإن لم تستطع فجالسًا، فإن لم تستطع فعلى جنبك﴾ كما في صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين

**قالوا:** وهذا قاعدة

**قالوا:** وأما الجواب على حديث أنس ﴿وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين﴾ أن هذا منسوخ بآخر أمره ﷺ فإنه كان جالسًا والصحابة قيامًا.

**قالوا:** والقاعدة: أنه إذا كان الأصل القيام، ثم جاء النهي عن القيام، ﴿وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا﴾ ثم جاء الأمر بالجواز، فيعود الجواز إلى ما كان عليه قبل ورود حديث ﴿وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعين﴾ فيكون على الأصل، وهو أن القيام مع القدرة واجب، **وهذا القول قوي.**

2. **الحنابلة:** يُفَرَّق بين من ابتدأ صلاته وهو الإمام المرجو زوال علته، ابتدأ صلاته جالسًا أو جاءته علة عدم القيام أثناء الصلاة

**يقولون:** إن ابتدأ الصلاة، فإن السنة أن يجلسوا، وإن أصابته العلة أثناء الصلاة فإن الواجب أن يقوموا لفعل النبي ﷺ

**ما دليلهم على مسألة العلة أثناء الصلاة ؟**

**قالوا:** لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة، ثم جاء الرسول ﷺ فصلّى جالساً، فاستمروا على القيام

**قالوا:** فصلاة النبي ﷺ أثناء ذلك مثل حال الإمام فيما لو أصابته علة أثناء الصلاة. ولكن هذا ليس بظاهر

**الذي يظهر - والله أعلم - هو:**

3. **قول لبعض أهل الحديث، وقول لبعض المالكية أشار إليه ابن عبد البر:** الأصل أن الإمام إذا صلى جالساً جاز للمأموم أن يصلي جالساً؛ لحديث: ﴿وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعين﴾ لكن الأفضل أن يقوم المأموم ولا يتابع إمامه، لأن النبي في آخر أمره أقر الصحابة على قيامهم، فدل ذلك على أنه يستحب القيام، ولا نقول يجب، خلافاً للشافعية والمالكية وبعض الحنيفية، ولا نقول: نفرق بين ذلك في أول الصلاة وفي أثنائها. خلافاً للحنابلة. **وعلى هذا القاعدة:** إذا صلى الإمام جالساً فيجوز للمأموم أن يصلي جالساً؛ لحديث: ﴿وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعين﴾ والأفضل القيام؛ لحديث أبي بكر أنه حينما صلى النبي ﷺ جالساً فصلى الصحابة خلفه في آخر أمره ﷺ

#### \* علاقة المأموم بإمامه في صلاة

1. **أصل عند الحنفية والحنابلة وبعض المالكية:** ارتباط صلاة المأموم بإمامه كارتباط الفرع بالأصل، بحيث إذا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم
2. **أصل عند الشافعي:** الإمام له صلاته، والمأموم له صلاته، وأن العلاقة بينهما منفكة، وإنما جيء بالجماعة لأجل تكثير الجماعة
- لكن يُشكل على هذا قوله ﷺ: ﴿يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم﴾
3. **أصل عند أحمد في رواية، وبعض أصحاب مالك في رواية، وهذا اختيار ابن تيمية:** المأموم تنعقد صلاته بانعقاد صلاة الإمام ولا ينفك عنها إلا لعذر **قولنا إلا لعذر:** فالأصل أن المأموم تصح صلاته مع إمامه فإن أخطأ الإمام ولم يعلم المأموم بخطئه فهذا عذر، فتصح صلاة المأموم، ولا تصح صلاة الإمام

#### ❖ الحالة الأولى:

من صلى خلف إمام محدث فإن سلم الإمام ولم يعلم المأموم بحديثه إلا بعد انتهاء الصلاة صحت صلاة المأموم، ووجب إعادة صلاة الإمام، **وهذا قول عامة أهل العلم، خلافاً للزهري وغيره**

◀ الإمام عليه إعادة الإجماع

**الدليل:** لأن عمر -رضي الله عنه- كما روى ابن المنذر ﴿صلى بأصحابه الفجر حتى إذا بلغ الجرف وجد على ثيابه بللاً -يعني من احتلام- فاغتسل فأعاد ولم يأمر أصحابه بالإعادة﴾ وقوله ﷺ: ﴿يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم﴾

◀ إذا كان الإمام متنجساً

**الحنابلة:** لو صلى الإمام بثوب متنجس، فإنهم قالوا في بعض رواياته: أنه لا تصح صلاة المأموم ولا الإمام.

**الراجح:** أنه لا فرق بين المحدث والمتنجس بعد انتهاء الصلاة.

#### ❖ الحالة الثانية:

لو أن الإمام صلى وهو محدث، وعلم بحديثه أثناء الصلاة، فيجب عليه أن يقطع صلاته، وهل تصح صلاة المأموم؟

◀ إن كان المأموم يعلم بحديث إمامه وتابعه، تبطل صلاة المأموم، وهذا محل إجماع.

◀ إن كان لا يعلم المأموم لا يعلم بحديث إمامه:

**الحنابلة والمالكية:** لا تصح إمامة الإمام، ولا تصح صلاة المأموم.

**الراجح - والله أعلم -** أن المأموم إذا لم يعلم بحديث إمامه سواء انتهت الصلاة أو في أثناء الصلاة، وسلم الإمام، فإنه المأموم صلاته صحيحة، ولا تبطل صلاته؛ لأنه دخل عن يقين، ولا تبطل صلاته بذلك.